كفاءة التمويل الإسلامي في التخفيف من تذبذبات النظام المالي

The efficiency of Islamic finance in mitigating fluctuations in the financial system

ط/د ساسي إيمان عائشة
مخبر العلوم الإقتصادية والتسيير- جامعة عمار ثليجي الأغواط - الجزائر
im.saci@lagh-univ.dz

أ/د محمد فرحي
مخبر العلوم الإقتصادية والتسيير- جامعة عمار ثليجي الأغواط - الجزائر
farhi_mdz@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/07/11 تاريخ القبول للنشر: 2023/01/19

****

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل كفاءة التمويل الاسلامي من خلال معايير وضوابط وصيغ من شأنها ان تسهم في حل الأزمات المالية وتدعم الاستقرار المالي، ولقد حاولنا تسليط الضوء على أهم المفاهيم العامة المرتبطة بالأزمات المالية و ضوابط التمويل الاسلامي في تجاوزها وأهم محددات الاستقرار المالي وكيفية تحقيقه من خلال معايير ومبادئ التمويل الاسلامي بالاعتماد على المنهج التحليلي و المنهج الوصفي، واتضح مما سبق ان هذا الأخير على غرار التمويل التقليدي يقدم حلولا شرعية كفوءة تحوي الأزمات المالية وتدعم استقرار النظام المالي العالمي .

- الكلمات المفتاحية : التمويل الاسلامي، الأزمات المالية، صيغ التمويل الاسلامي، الاستقرار المالي، النظام المالي.

Abstract:

This study aims to analyze the efficiency of Islamic finance through standards and controls and formulas that contribute to solving financial crises and achieving financial stability, we have tried to shed light on the most important concepts associated with financial crises and the controls of islamic finance in overcoming them,and the most important determinants of finance stability and how to achieve it from a islamic point of view,based on the descriptive analytical approach ,it is clear from the above that islamic finance ,unlike interest -based finance ,provides effecient islamic slutions to finance crises and support the stability of the global finance system.

Keywords:Islamic Finance,Financial crises,Islamic finance formulas, Financial stability, Financial system.

مقدمة :

شهد النظام المالي، تغيرات عديدة خلال القرن العشرين، من خلال تحرير الأسواق المالية وظهور ما يعرف بالمشتقات المالية، بالاضافة الى سهولة وسرعة تدفق المعلومات،مما أدى الى وجود اضطرابات ماليةأ همها الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي أثبتت بدورها فشل النظام المالي العالمي،لما خلفته من آثار وتداعيات كبدت الافتصاد العالمي خسائركبيرة حيث توجهت الانظار الى ضرورة تبني نهج التمويل الاسلامي كآلية فعالة لمواجهة الأزمات المالية و تحقيق الاستقرار المالي،من خلال دعم عناصر النظام المالي بطريقة فعالة وذلك بمعايير وضوابط تبين مدى كفاءة التمويل الاسلامي.

من خلال ما سبق تبرز معالم اشكالية البحث كالتالي:

مامدى فعالية التمويل الاسلامي في تحقيق الاستقرار المالي في ظل الازمات المالية؟

الى جانب السؤال الجوهري للاشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي الرؤية الاسلامية للأزمات المالية؟
- ماهو مفهوم الاستقرار المالي وماهي ضوابطه؟
- ماهي معايير كفاءة التمويل الاسلامي التي من شأنها تحقيق الاستقرار المالي ؟

فرضيات الدراسة :

- التمويل الاسلامي حلا بديلا للأزمات المالية.
- الاستقرار المالي يعكس سلامة النظام المالي ،وبالتالي وجب تحقيقه من خلال التمويل الاسلامي .
- فهم معايير كفاءة التمويل الاسلامي، يعين على بيان مدى قدرتها على تحقيق الاستقرار المالي .

اهداف الدراسة :

- ضبط الأسباب المؤدية الى وجود الأزمات المالية و الحلول التي يقدمها التمويل الاسلامي ،
- توضيح ضوابط التمويل الاسلامي قي تحقيق الاستقرار المالي،
- ابراز معايير سلامة التمويل الاسلامي في تعزيز الاستقرار المالي،

منهج الدراسة :

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التحليلي والمنهج الوصفي من خلال تبيان المفاهيم العامة لمتغيرات الدراسة بالاضافة الى تحليل العلاقات التي تربطها

وللاجابة على الاشكالية تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة مباحث،

- المبحث الأول : التمويل الاسلامي ،البديل في مواجهة الازمات المالية
- المبحث الثاني : التمويل الاسلامي واهميته في تحقيق الاستقرار المالي
- المبحث الثالث : معايير كفاءة التمويل الاسلامي في دعم الاستقرار المالي

الدراسات السابقة :

-صالح صالحي ،عبد الحليم غربي،كفاءة صيغ واساليب التمويل الاسلامي في احتواء التقلبات الدورية،مداخلة في ملتقى علمي دولي،جامعة فرحات عباس ،سطيف،ايام :20-21 اكتوبر 2009،حيث هدفت الدراسة الى ابراز كفاءة التمويل الاسلامي المتعلقة باحتواء الازمات ،وخلصت الدراسة ان التمويل الاسلامي،من خلال توزيع مخاطره وتجنب بيع الديون والمجازفات،والغاء الربا ،وتشجيع العقود المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي،من اهم البدائل لاحتواء التقلبات الاقتصادية .

-العرابي مصطفى ،قدي عبد المجيد ،ضوابط وآليات تحقيق الاستقرار المالي للتمويل الاسلامي ،مقال بمجلة الاقتصاد الجديد،المجلد 02،العدد15،2016،حيث هدفت الدراسة الى فهم معايير وضوابط التمويل الاسلامي ومدى قدرتها على تحقيق الاستقرار المالي والحد من الاضطرابات المالية،وخلصت الدراسة الى ان التمويل الاسلامي نظام قادر على تعزيز الصلة بين التمويل والاقتصاد الحقيقي،وبالتالي تحقيق استقرار مالي شامل .

- خالد موسى مبارك،الطيب لحيلح ،منهج التمويل الاسلامي كبديل للتمويل التقليدي في تحقيق الاستقرار في النظام المالي،مقال بمجلة البحوث الاقتصادية والمالية،المجلد 05،العدد 02،2018،هدفت الدراسة الى فهم الخصائص المميزة للتمويل الاسلامي عن التقليدي والتي تحقق شروط الاستقرار في النظام المالي،وخلصت الدراسة الى ان تبني نظام التمويل الاسلامي من خلال ضبط نمو القطاع المالي يجعله تابعا للنمو في القطاع الاقتصادي يدعم الاستقرار في النظام المالي .

- سيد اعمر زهرة ،بللعما اسماء ،تطور التمويل الاسلامي عالميا ودوره في تجاوز الازمات المالية،مقال بمجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون،المجلد 05،العدد 10،2019،هدفت الدراسة الى تتبع تطور التمويل الاسلامي على المستوى العالمي ودوره في تجاوز الازمات المالية ،وخلصت الدراسة الى ان التمويل الاسلامي يقلل من شدة وتوتر الازمات المالية من خلال الاستثمار في المجالات الت تتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية .

المبحث الأول: التمويل الاسلامي البديل في مواجهة الأزمات المالية

في ظل الأزمات، وماتكبده الاقتصاد العالمي من خسائر جسيمة جراء عدم نجاعة النظام المالي العالمي، توجهت الأنظار نحو ضرورة تبني التمويل الاسلامي،لانتشاره عالميا ونموه المتسارع وقدرته على تقديم حلول مناسبة بديلة للأزمات المالية .

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الأزمات المالية

سنحاول الوقوف على ماهيةالأزمات المالية وأهم أسبابها من منظور اسلامي .

الفرع الأول: مفهوم الأزمة المالية

توجد عدة تعاريف للأزمة المالية ،الا أن معظم التعريفات الواردة في الدراسات والأبحاث،تتفق على أن الأزمة المالية:" حالة من الاختلال العميق،والاضطراب الحاد المفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية ،يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية ،تمتد آثاره الى القطاعات الاخرى " (العوران، 2012، صفحة 12).

الفرع الثاني: أسبابها من وجهة نظر اسلامية

ويمكن توضيح أهم أسباب وقوع الأزمات المالية كالتالي :

- الممارسات الاقتصادية الخاطئة، و التدخل الغير الرشيد في السوق لاعتبارات متعلقة بتوجيه الدعم ؛

- غياب المرتكزات الأخلاقية وا نتشار الفساد الاداري، وشيوع الكسب غير المشروع ؛
- المضاربة التقليدية و فزع المستثمرين، وتصاعد الضغوط على أسعار العملات و البورصات؛
- انتشار استخدام المشتقات في العمليات المصرفية، حيث ساهمت عقود المشتقات في زيادة حدة تقلبات الأسواق؛
- غياب المسؤولية الاجتماعية وتعودالأفراد على الاقتراض، وتقديم قروض لفئات غير قادرة على السداد. (أسماء، 2019، صفحة 37)

المطلب الثاني: الاطار العام للتمويل الاسلامي

حقق التمويل الاسلامي نجاحا وانتشارا كبيرا على المستويين الاقليمي والعالمي، وأصبح له أهمية وتواجد في جميع دول العالم الاسلامية وغير الاسلامية، سنتطرق في هذا السياق الى ابرازماهية التمويل الاسلامي وكذا أهم التطورات العالمية الحديثة له.

الفرع الأول: مفهوم التمويل الاسلامي

يمكن تعريف التمويل الاسلامي أنه :"تقديم ثروة، عينية او نقدية، بقصدالاسترباح من مالكها الى شخص اخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الاحكام الشرعية " (قحف، 2004، صفحة 12)

الفرع الثاني: أهمية التمويل الاسلامي

تتمثل أهمية التمويل الاسلامي في عناصر أهمها:

- إن العمل المصرفي الإسلامي بما يوفره من صيغ للتمويل وما يقترحه من مؤسسات لنفس الغرض أكثر قدرة على تعبئة الموارد و توجيهها للأغراض التنموية؛
- إن النظام المصرفي الإسلامي أكثر قدرة على توزيع المتاح من الموارد على أفضل الاستخدامات لأغراض التنمية الاقتصادية؛
- إن أساليب عمل النظام المصرفي الإسلامي كفيلة بتحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل القومي؛
- إن هذا النظام يستطيع أن يساهم بصورة فعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي وفي محاربة التضخم . (فرحي، 09 ديسمبر 2010)

الفرع الثالث: تطورات التمويل الاسلامي عالميا

جغرافيا، تتركز اصول التمويل الاسلامي العالمي بشكل كبير في منطقة الشرق الوسط ،حيث تمثل حصة مجلس التعاون الخليجي الحصة الأكبر تقدر بحوالي 45.4%تليها منطقة الشرق الاوسط وجنوب آسيا ب 25.9% وجنوب شرق آسيا ب 23.5%. (islamic financial services idustry stability report , juily 2020 , p. 12)

ويمكن توضيح توزيعات أصول التمويل الاسلامي جغرافيا من خلال الشكل التالي :

الشكل 1:توزيعات حصص أصول التمويل الاسلامي عالميا لسنة 2019

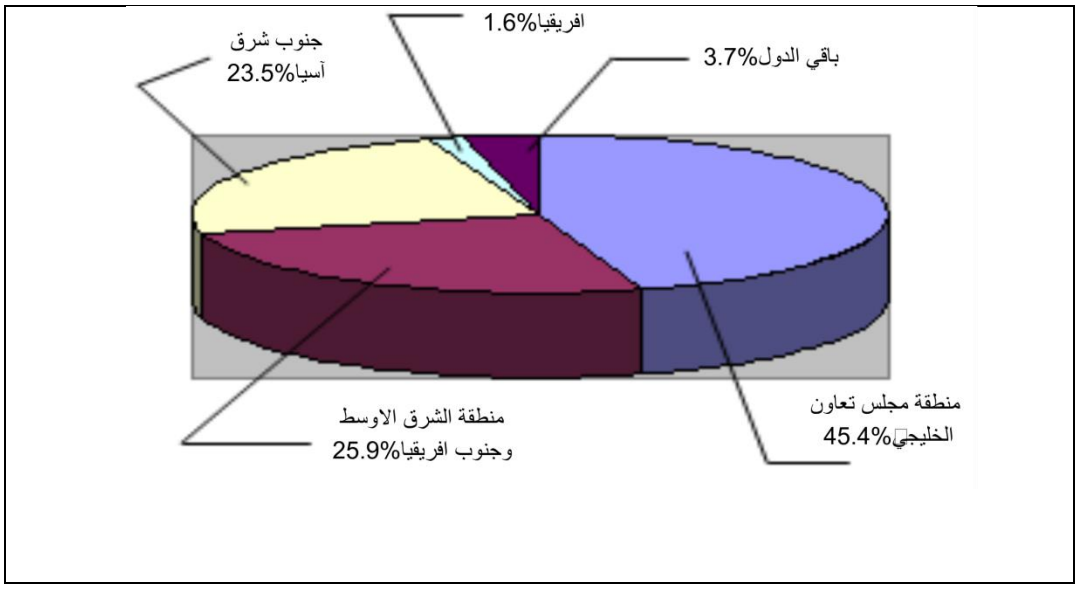

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على :

ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT, JULY ,2020,P12

مع تزايد جاذبية التمويل الاسلامي في البلدان الغير اسلامية ، يشهد هذا الأ خير نموا مطردا في اصول التمويل الأ سلامي لتلبية الطلب المتزايد عليه، يتضح هذا من خلال الشكل التالي :

الشكل 02 : اجمالي نمو أصول التمويل الاسلامي (ترليون دولارأمريكي)

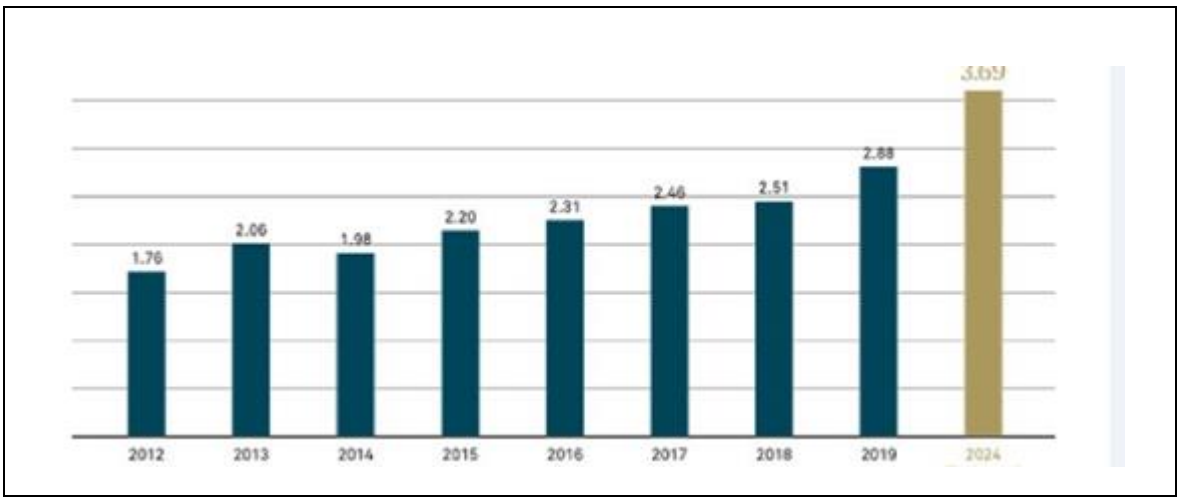

source : ICD _Refinitiv Islamic Finance Development Report. December 2020

يلاحظ من خلال الشكل 2- مايلي:

- بمقارنة معدل نمو التمويل الاسلامي من سنة الى سنة يتضح مدى تقدمه،
- انخفاض نمو اصول التمويل الاسلامي سنة 2014بقيمة 0.08 تريليون دولار امريكي،
- بالرغم من تداعيات جائحة كورونا على كافة المجالات الاقتصادية ،الا ان التمويل الاسلامي في تزايد ملحوظ مما يعكس مدى ثباته في مواجهة الازمات،

- حققت سنة 2019 اعلى نمو منذ الأزمة المالية 2008 بزيادة قدرها 0.37 عن سنة 2018 لجاذبيته بين الدول غير الاسلامية واقبال العديد من المؤسسات المالية بتقديم منتجاتها عبر المؤسسات الرقمية مما سهل وصول المستثمرين اليها،

-ومع حلول سنة 2024من المتوقع ان يتزايد التمويل الاسلامي الى 3.69 ترليون دولار امريكي لما يتيحه من ديناميكيات استثمارية توفر منتجات وخدمات اخلاقية ومسؤولة ضمن متطلبات الاستدامة العالمية المنشودة،

- يمكن توضيح تباين نمو اصول التمويل الاسلامي من سنة الى سنة من خلال المنحنى التالي :

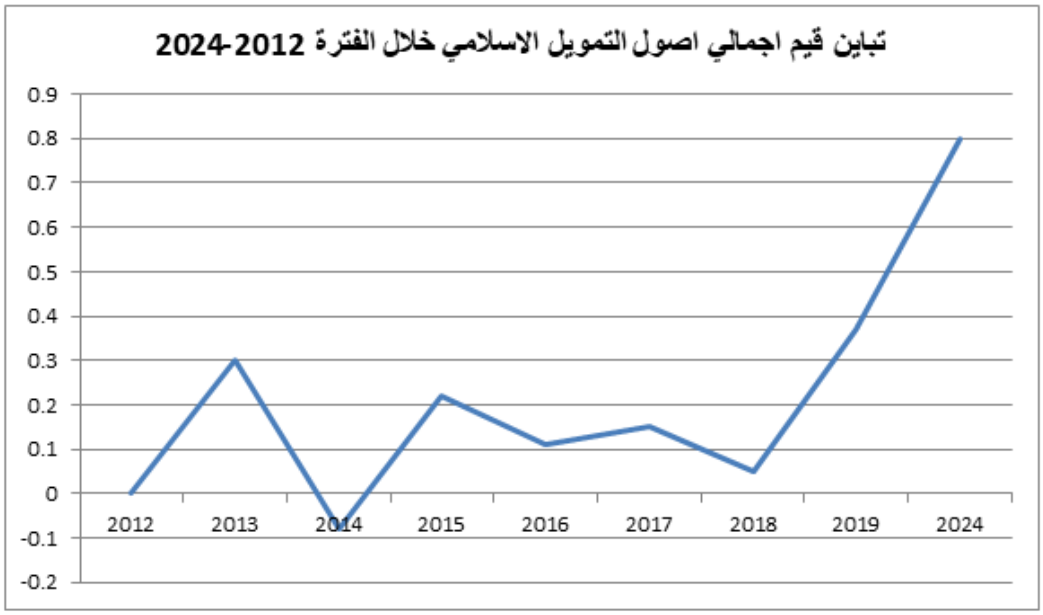

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على :

ICD _Refinitiv Islamic Finance Development Report. December 2020

- والجدير بالذكر ان ترتيب اكثردول العالم تطورا بالنسبة للتمويل الاسلامي حسب تقريرتطوير التمويل الاسلامي لسنة 2020 يكون بدءا من ماليزيا ،تليها اندنوسيا ثم البحرين فالامارات العربية المتحدة وبعدها المملكة العربية السعودية (islamic financial services idustry stability report , juily 2020 , p. 11)

المطلب الثالث: ضوابط التمويل الاسلامي في معالجة الازمات المالية

يعتبر التمويل الاسلامي نظاما قادرا على تقديم حل للأزمة المالية ،من خلال مجموعة من الأسس والمرتكزات نذكر اهمها فيما يلي:

- الغاء التعاملات الربوية والأبتعاد عنها وعن البيوع المحرمة الأخرى كالاحتكار وبيع ماليس عندك، وبيع الدين بالدين، والعمل على تشجيع البيوع الحلال وتطبيق اقتصاد بلا ربا في المعاملات المالية وكل تصرف مالي ،

-قيام النظام المالي والاقتصادي في الاسلام على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة وعلى المشاركة الحقيقية بين اصحاب الأموال واصحاب الأعمال والخبرة والعمل ،

- منع بيع السلعة ان لم تكن مملوكة بالكامل للبائع وتحت تصرفه، فلا يجوز شراء سلعة ثم بيعها قبل ان يقبضها المشتري، كما يحدث في البورصات ،

- تطبيق عملية التوريق حسب الشريعة الاسلامية، تكون لأصول عينية وليس للديون وهو مايتم في السوق المالية الاسلامية في صورة صكوك الاجارة والمشاركة والمضاربة ،

- التأكيد على مبدأ التيسير على المقترض الذي لايستطيع سداد دينه لقوله تعالى:"**وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وان تصدقوا خيرلكم ان كنتم تعلمون**"،فليس الحل بتحميل المعسر مزيدا من الفوائد والاعباء مما يعمق الازمة. (فرجي، 2017، الصفحات 134-135)

المبحث الثاني: التمويل الاسلامي وأهميته في تحقيق الاستقرار المالي

يتم التطرق في هذا المحور الى معرفة اهم المفاهيم الخاصة بالاستقرار المالي، بالاضافة الى الضوابط التي يعمل بها التمويل الاسلامي والتي من شأنها ان تدعم عناصر الاستقرار المالي .

المطلب الأول: الاطار العام للاستقرار المالي

يتم فيه تناول اهم المفاهيم الخاصة بالاستقرار المالي :

الفرع الأول: مفهوم الاستقرار المالي

نظرا لعدم وجود إتفاق وحيد على تعريف الاستقرار المالي يمكن اقتراح تعريف حسب أحمد شفيق الشاذلي في قوله : "هو الحالة يكون فيها النظام المالي قادرا على التحوط ضد الأزمات الداخلية والخارجية، والإستمرار، في حالة وقوع الأزمات في آداء وظيفته المتمثلة في توجيه الموارد المالية الى الفرص الإستثمارية بكفاءة، وكذلك الاستمرار في أداء المدفوعات بالكفاءة والسرعة والوقت المناسبين، وذلك مع عدم الإخلال بعمل الآليات المتعلقة بالحد من المخاطر التشغيلية، مع مراعاة تناسب النمو في قيم الأصول المالية مع النمو في الإقتصاد الحقيقي، ونمو فرص العمل المنتج والمستدام كما يمكن أن تتحد درجة الإستقرار المالي بحسب قدرة النظام المالي على التخفيف من وطأة تداعيات الأزمات على الإقتصاد الحقيقي" (الشاذلي، 2014، صفحة 16)

الفرع الثاني: محددات الاستقرار المالي

تتمثل هذه الأخيرة في مؤشرات الحيطة الكلية الدالة على مدى استقرار وسلامة النظام المالي، من خلال مدى تأثر البلدان بالأزمات المالية على مستوى أنظمتها المصرفية وتكمن أهميتها في:

- رصد النظام المالي على أساس تقيمات مبنية على مقاييس؛
- كمية الإفصاح عن المعلومات المالية للأسواق؛

كما تشمل هذه المؤشرات على جانبين رئيسين الأول وهو مؤشرات الحيطة الجزئية المجمعة لتقييم سلامة مؤسسات التنظام المالي بشكل منفرد، والثاني مؤشرات الاقتصاد الكلي والمرتبطة بسلامة النظام المالي ككل كما في الجدول التالي: (طلفاح، 2005، صفحة 5)

الجدول رقم (01) مؤشرات الحيطة الكلية

مؤشرات الحيطة الجزائية		مؤشرات الاقتصاد الكلي
كفاية رأس المال:	**السيولة:**	**النمو الإقتصادي :**
- مجموع معدلات رأس	- قروض البنك المركزي	- معدل النمو العام

المال - التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال **نوعية الأصول لمؤسسات الاقراض:** - تركيز الإئتمان القطاعي - الاقراض المقيم بالعملة الأجنبية - القروض والمخصصات ط- القروض الممنوحة للقطاع العام - وضع المخاطر الخاصة بالأصول - معدلات المديونية **حالة الاقتراض :** - نسبة الديون الى رأس المال ربحية المؤسسة مديونية القطاع العائلي **سلامة الادارة:** - معدلات الاتفاق - نسبة الايرادات لكل موظف - التوسع في عدد المؤسسات المالية **الايرادات والربحية:**	للمؤسسات المالية. - تجزئة معدلات الاقراض بين البنوك - الودائع بالنسبة للإجمالي النقدي - نسبة القروض الى الودائع - هيكل استحقاق الأصول والخصوم **الحساسية بالنسبة لمخاطر السوق:** - مخاطر الصرف الأجنبي - مخاطر سعر الفائدة - مخاطر سعر السهم - مخاطر سعر السلع **مؤشرات خاصة بالسوق :** - أسعار السوق للأدوات المالية - تصنيف الإئتمان	- تدهور القطاعات **ميزان المدفوعات:** - عجز الحساب الجاري - مستوى الاحتياطي من النقد الأجنبي - الدين الخارجي - معدل التبادل التجاري **التضخم:** - عدم استقرار التضخم **أسعار الفائدة والصرف** - نوبات إزدهار القرض - نوبات ازدهار أسعار الأصول **أثار العدوى :** - ارتباط الأسواق المالية **عوامل أخرى:** - القروض والاستثمارات الموجهة لجوء الدولة للنظام المصرفي تأثير عمليات السداد في الاقتصاد.

- العائد على الأصول - العائد على حقوق الملكية (الأسهم) - معدلات الدخل والإتفاق		

المصدر، أحمد طلفاح مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أفريل 2005، ص 6-7.

الفرع الثالث: آلية العمل لتحقيق الاستقرار المالي:

لتحقيق الاستقرار المالي يتطلب وجود خطة رصيد وتحليل وتقدير شامل للمخاطر ولنقاط الضعف المحتملة في النظام المالي على نحو الشكل التالي: (شهناز، 2005، صفحة 13)

الشكل 03:آلية العمل لتحقيق الاستقرار المالي

الرصد والتحليل

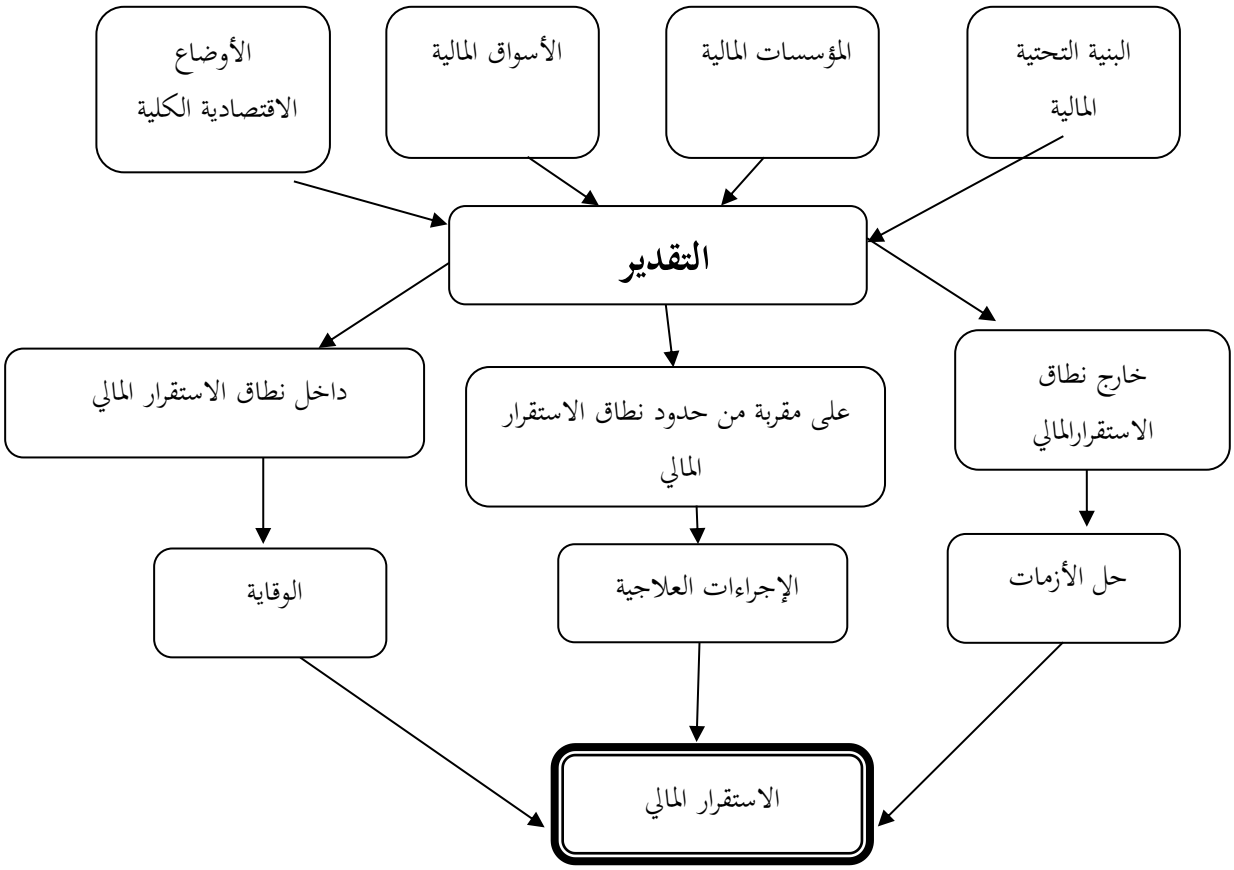

المصدر: بتصرف غازي شيناسي "الحفاظ على الاستقرار المالي" صندوق النقد الدولي سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 36، 2005، ص13

من خلال الشكل السابق يمكننا استنتاج مايلي:

- النظام داخل نطاق الاستقرار المالي، السياسة المتبعة هي الوقائية من اجل الحفاظ على الاستقرار وذلك من خلال الاعتماد على الالتزام والانضباط والاشراف والرقابة،
- في حالة النظام المالي على مقربة من حدود نطاف الاستقرار المالي للنظام من خلال تكثيف وتعزيز الرقابة والاشراف، أو احداث اجراءات تصحيحية للسياسات الإقتصادية الكلية،
- في حالة عدم الاستقرار والتي يكون فيها النظام المالي خارج نطاق الاستقرار المالي ، اما بسبب أزمة مالية أو عجز البنية التحتية أو خلل في القطاع المالي أو في أحد وظائفه، ليتطلب تدخل السلطات المعنية للإدارة الأزمة والتشريع بتنفيذ سياسة قوية تهدف الى استعادة الاستقرار وحل الازمة وتقويم قدرات النظام وتعزيز الثقة به.

الفرع الرابع: متطلبات الاستقرار المالي

يتطلب الاستقرار المالي توفر جملة من الأركان، أهمها:

- الاستقرار النقدي :حيث يسمح استقرار الأسعار للمستثمرين والمستهلكين على حد سواء باتخاذ قراراتهم المختلفة على أسس دقيقة، بما يضمن التخصيص الفعال للموارد ويشجع على زيادة الاستثمار مستقبلا.

-الثقة في البنوك المؤسسات المالية :حيث يؤدي وجود خلل في القنوات الرابطة بين الادخار والإقراض، إلى فقدان ثقة المتعاملين الاقتصاديين في المؤسسات المالية، مما يصعب مهمتها في تعبئة المدخرات وبالتالي في تمويل الاقتصاد ككل.

-استقرار أسعار الأصول المالية :حيث أن الأصول المالية تمثل وعودا بعوائد مستقبلية، فإن عدم القدرة على الوفاء بقيمها يؤدي إلى اختلال العلاقة بين القطاعين المالي والاقتصادي، والتي تزيد من حدتها المبالغة في تقييمها، فتنهار أسعارها عند أول صدمة، مما يؤدي إلى اضطراب النظام المالي برمته. (منصف، صفحة 61)

المطلب الثاني: ضوابط التمويل الاسلامي في تحقيق الاستقرار المالي

يعمل التمويل الاسلامي بضوابطه على غرار التمويل التقليدي في المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي وذلك من خلال :

الفرع الأول: الاستقرار النقدي

يساهم التمويل الاسلامي في استقرار الاسعار من جهتين

أ- من جهة تكلفة التمويل :

في التمويل الاسلامي،من خلال مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر، فان المشروع ليس عليه ان يدفع الى الجهة الممولة سوى حصتها في الأرباح ان تحققت، لذلك فان المنتوج لا يتحمل تكاليف تمويل، كما ان ربط عائد العملية التمويلية بالأرباح المحققة يجنب تراكم تكاليف التمويل، فكل دورة انتاجية تتحمل تكاليفها الخاصة بها، كما تتحقق ارباحها الخاصة بها، وتتحمل خسائرها الخاصة بها، وهذا مايمكن من تفادي تراكم الألتزامات وعدم تحميلها لأسعار المنتوجات المستقبلية، وهذا من شأنه ان يحقق استقرارا في الأسعار، حيث انها تكون مرتبطة

بتكاليف الانتاج الأساسية (مواد أولية ويد عاملة وآلآت ومعدات ...) والتي تتصف بالثبات النسبي وارتباطها بحجم الانتاج .

ب- من جهة توجيه التمويل :

ان تحريم الشريعة الاسلامية للمعاملات الرمزية او الوهمية للمشتقات المالية واضح، فمن القواعد المهمة في التمويل الاسلامي ارتباطه بالنشاط الاقتصادي الحقيقي، وهذا يقتضي توجيه التمويل الى نشاطات استثمارية انتاجية حقيقية نظرا لارتباط عائد التمويل بالأرباح المحققة،كما يمكن توجيه التمويل الاسلامي نحو تمويل المبادلات التجاريةالحقيقية، لذلك فان التمويل الاسلامي يتماشى و احتياجات المبادلات التجارية ، ولا يسمح بنمو الكتلة النقدية بما يتجاوز حاجة النشاط الاقتصادي الحقيقي، مما يمكن من تفادي التضخم . (لحليح، 2018، الصفحات 255-256)

الفرع الثاني: دعم الثقة في النظام المالي

ان فقدان الثقة في النظام المالي خلال أزمة الرهن العقاري تسبب في شلله، مما أجبر السلطات النقدية في عدد كبير من الدول إلى ضخ ملايير الدولارات من أجل إعادة بعث الثقة في هذا النظام .فالثقة هي الوقود المحرك للنظام المالي، وفقدانها يؤثر على وظيفته الرئيسية وهي منح الائتمان .

يمكن للتمويل الإسلامي من خلال صيغه و مبادئه أن يدعم ثقة الأفراد والمؤسسات فيه، وذلك من خلال:

- تأكيد مبادئ التمويل الإسلامي على الوضوح والشفافية ، فالأصل في مشروعية التعامل الأمانة والصدق بالإفصاح عن البيانات بصورة تدفع اللبس أو الإيهام وتطابق الواقع وتنسجم مع المنظور الشرعي، ويتأكد ذلك بالنسبة للبنوك تجاه ما لديها من حسابات لاتصال عملها بالأمانة المفترضة ودفعاً للتغرير بذوي العلاقة؛

- عدم الدخول في العمليات التمويلية عالية المخاطر وذات طبيعة وهمية، لوجود ضابط منع الغرر في الشريع الإسلامية، مما يعزز من الثقة في التمويل الاسلامي؛

-يعمل التمويل الاسلامي من خلال آلية المشاركة على تخصيص المخاطر تخصيصا أمثل ،عن طريق تقاسم المخاطر بين أطراف العقد، مما يخفف من الصدمات المترتبة على تحقق هذه المخاطر، فكل طرف يتحمل المخاطر حسب قدرته، فالمودعون يتحملون جزء من المخاطر يتناسب وحجم ايداعاتهم ، والبنك الاسلامي يتحمل جزء من المخاطر ، وكذا طالبي التمويل يتحملون المخاطر بقدر مساهمتهم في رأس المال، هذا التقاسم للمخاطر من شأنه أن يضفي جو من الطمأنينة والثقة بين اطراف العملية التمويلة . (العرابي مصطفى، قدي عبد المجيد ، 2016، الصفحات 17-18)

الفرع الثالث: استقرار أسعار الأصول المالية

إن ارتباط التمويل الإسلامي بالاقتصاد الحقيقي من خلال مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر، يجنب الوقوع في الاختلالات بين القطاعين المالي والحقيقي، فالأصول المالية الإسلامية لا تحقق عوائد إلا بقدر ما يتحقق على أرض الواقع، كما أن أحكام الشريعة الإسلامية تمنع تمويل التداولات الوهمية عبر المشتقات المالية، مما يحافظ على استقرار أسعار الأصول المختلفة، ويكفل بالتالي استقرار النظام المالي برمته، ويجنبه الدخول في مراحل تصحيحية يترتب عليها أزمات مالية واقتصادية.

يمكن التأكيد على مساهمة نظام التمويل الإسلامي في دعم الاستقرار المالي، من خلال الترابط القوي بين القطاعين المالي والاقتصادي، حيث أن الأول منهما يتصف بسرعة التغير والتحول، عكس نظيره الحقيقي المتسم ببطئها .لذا، فإن التمويل الإسلامي يحقق الاستقرار في القطاع المالي من خلال ضبط نمو هذا القطاع بجعله تابعا لنمو القطاع الاقتصادي وليس العكس. (منصف، صفحة 62)

المبحث الثالث: معاييركفاءة التمويل الاسلامي في دعم الاستقرارالمالي

تم التطرق في هذا المحور، الى ثلاث نقاط اساسية يمكن من خلالها معرفة مدى كفاءة التمويل الاسلامي :

المطلب الأول: مقارنة بين التمويل الاسلامي والتقليدي

ان التمويل الاسلامي، حيث المبدأ، اكثر كفاءة من التمويل بالفائدة من عدة جوانب :

الفرع الأول: آلية التعاقد

حيث يتم فالتمويل الاسلامي من خلال عقد واحد،بينما يتطلب عقدين في التمويل بالفائدة

الفرع الثاني: توظيف الموارد

حيث يتم الالتزام بسداد الدين في وقته دون السماح بارباح او عوائد مقابل التأثير ، مما يتيح توظيف رأس المال في مشاريع وانشطة اقتصادية اخرى، بخلاف التمويل بالفائدة الذي لايتطلب السداد ومن ثم لايرفع من كفاءة التوظيف .

الفرع الثالث: تكلفة التمويل

حيث تصبح التكلفة الفعلية للتمويل في التمويل الاسلامي اقل منها في التمويل بالفائدة اذا أخذنا في الاعتبار مجموع الفوائد التأخيرية وتكاليف خدمة الدين والجدولة وما يتصل بها. (سابي ابراهيم السويلم،، 2013، صفحة 108)

الفرع الرابع: استقرار النظام المصرفي والمالي الإسلامي

يعتبر النظام المصرفي والمالي الإسلامي أكثر استقرارًا بالمقارنة مع النظم الأخرى؛ وذلك للاعتبارات التالية:

-مشاركة المودعين والمساهمين في المخاطرة تؤدي إلى تجنُّب الانهيار وقت الأزمات،

-عدم تداول الديون في سوق ديون متكاملة يمنع من الاختلال والعدوى،

-ارتباط التدفقات النقدية بالتدفقات السلعية يؤدي إلى زيادات متوازنة في الطلب والعرض،

-منع عقود الربا والغرر وبيع البائع ما لا يملكه من أصول يؤدي إلى تحجيم المجازفات في الأسواق.

وكان صندوق النقد الدولي قد أقر في وقت سابق بقدرة النظام المالي الإسلامي على امتصاص الصدمات الدولية؛ لأنه نظام قائم على الاستثمار في الإنتاج السلعي، وليس قائمًا على المجازفات في الأسواق المالية غير المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي، وهذا مايميز بين مفهومين مختلفين :الاقتصاد الرمزي القائم على المجازفات المالية، والاقتصاد الإنتاجي القائم على المشاركات المتنوعة في دائرة الأولويات. (صالح صالحي، عبدالحليم غربي، 2009، صفحة 17)

الفرع الخامس:معاييرالسلامة المالية

ويمكن تلخيصها في الجدول التالي: (العرابي مصطفى، قدي عبد المجيد ، 2016، الصفحات 12-16)

الجدول رقم 02 : معايير السلامة المالية

معايير السلامة المالية	التمويل الاسلامي	التمويل التقليدي
1-ارتباط التمويل بالاقتصاد الحقيقي	• توازن هرم التوازن الاقتصادي • صيغ التمويل بالمشاركة مرتبطة بالاقتصاد الحقيقي	• اختلال هرم التوازن الاقتصادي الاعتماد على آلية سعر الفائدة وتفاقم المديونيات
2-ارتباط التمويل بالحركية التجارية الحقيقية	• التبادل الحقيقي للسلع والخدمات (معدل الربح لا يمكن سداده الا من خلال التبادل الحقيقي للسلع و الخدمات)	• التمويل وفقا لعقود وهمية ليست مرتبطة في الغالب بالتبادل الفعلي للسلع والخدمات (المشتقات المالية)
3-السلامة الشرعية للمشروعات	• عدم الفصل بين امور الدين والدنيا ومشروعية مدخلات ومخرجات تمويل المشروع	• الربا في تمويل المشروعات الاستثمارية
4-الاخذ بالاولويات والمصالح الحقيقية	• تمويل المشروعات وفقا لسلم الاولويات الاسلامية	• لا يرتبط بالاولويات وانما المصلحة والربح الوفير
5-المشاركة في نتائج العمليات الاستثمارية	• الاعتماد على آلية الربح والخسارة كسبا او غرما	• المستثمر يحصل على الفائدة المحددة سلفا في نهاية مدة الاستثمار بغض النظر عن الربح او الخسارة
6-الوضوح والشفافية	• الاعتماد على مبدا الامانة والصدق والافصاح عن البيانات والتطابق مع الواقع والانسجام مع الشريعة	• الحيل الربوية وتغييب الشفافية و الوضوح في العقود

المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على المرجع السابق

المطلب الثاني: مبادئ التمويل الاسلامي للمشروعات

يخضع التمويل الاسلامي للمشروعات لمجموعة من المرتكزات والمبادئ من شأنها ان تجعلها اكثر كفاءة ونجاح في الوصول الى أهدافها المنشودة وهي:

الفرع الأول: مبدأ السلامة الشرعية للمشروعات

حيث لا يتم تمويل المشروع الا اذا كان مطابقا لمبادئ الشريعة الاسلامية، وفقا لمبدأ الحلال، سواءا في المعاملات المالية او في سلع وخدمات المشروع،والتي ليس لها اضرار بالنفس والعقل والمال، كالمسكرات ولحوم الخنازير

وصـــناعة التماثيـــل .... الـــخ، بالاضـــافة الـــى التقيـــد بالاولويـــات الاســـلامية والتـــي تصـــنف الـــى ثـــلاث مستويات :الضروريات،الحاجات،التحسينات.

الفرع الثاني: مبدأ السلامة الاجتماعية للمشروعات

بتقديم حلول لمشاكل المجتمع والمساهمة في تطويره وتنميته من خلال المساهمة في زيادة العمالة بتوظيف القدر الملائم من العمال لكل مشروع والابتعاد عن التوظيف بالمضاربة الرمزية، التي أصبحت تستقطب الاموال في الاقتصاديات الحديثة بالاضافة الى المساهمة في التوزيع العادل للثروة من ناحية الطبقات(مبدأ المشاركة بين عدد كبير من المساهمين واصحاب الاموال والعمال والموظفين)، ومن ناحية المناطق (التوزيع الافقي للاستثمار بهدف التوازن الجهوي)، واخيرا من ناحية التوزيع العادل بين الاجيال بتحقيق المصلحة الحالية و المستقبلية للاجيال اللاحقة، مما يضفي اخيرا الى تحسين جودة الحياة من خلال تحسين ظروف الحياة المادية والمعنوية .

الفرع الثالث: مبدأ السلامة الاقتصادية

بالاضافة الى السلامة الشرعية والاجتماعية لابد من تحقق السلامة الاقتصادية، وذلك من خلال المساهمة في زيادة صافي القيمة المضافة المحلية الحلال للدخل القومي، اذ يعتبر المشروع سليما اذاهو قدم اضافة ملائمة للدخل القومي في ظل تشغيل حلال، وكذا كفاءة استخدام الموارد المتاحة من من دون اي اسراف اوتبذير او اهمال ،بالاضافة الى المساهمة الفعلية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال توجيه نشاط المشروع الى انتاج او تقديم خدمات طبقا لسلم الأولويات، المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات كانتاج سلع بديلة للاستيراد وللتصدير. (ميلود زيد الخير، الصفحات 8-12)

المطلب الثالث: كفاءة التمويل الاسلامي باحتواءه للتقلبات الاقتصادية المرتبطة بالمديونية

من أهم ركائز التمويل الاسلامي مبدأين، تحريم الربا وانظار المعسر، فلأول -عند الرواج -وبالغاء الفائدة الربوية، فسيتم ضبط التوسع في الائتمان مما يجنب الاقتصاد الوقوع في حالة الفقاعة المالية، اما الثاني في- حالة الكساد - انظار المعسر وامهال المعسرين الغير قادرين على السداد من شأنه احتواء الأزمات الناشئة عن تعثر السداد، وذلك من خلال الدعم التمويلي التضامني الزكوي للغارمين وامهال المدينين الغير قادرين على السداد. (صالح صالحي، عبدالحليم غربي، 2009، صفحة 14)

ومنه فالتمويل الاسلامي ومن خلال الجمع بين المبدأين يؤمن أداء الأسواق لوظائفها الأساسية بشكل يحوي تقلبات الأسواق ويسيطر على عوامل الانهيار ويمكن تلخيص ماسبق في المخطط التالي:

الشكل04:اهم مبادئ التمويل الاسلامي وعلاقتها بالتقلبات الاقتصادية

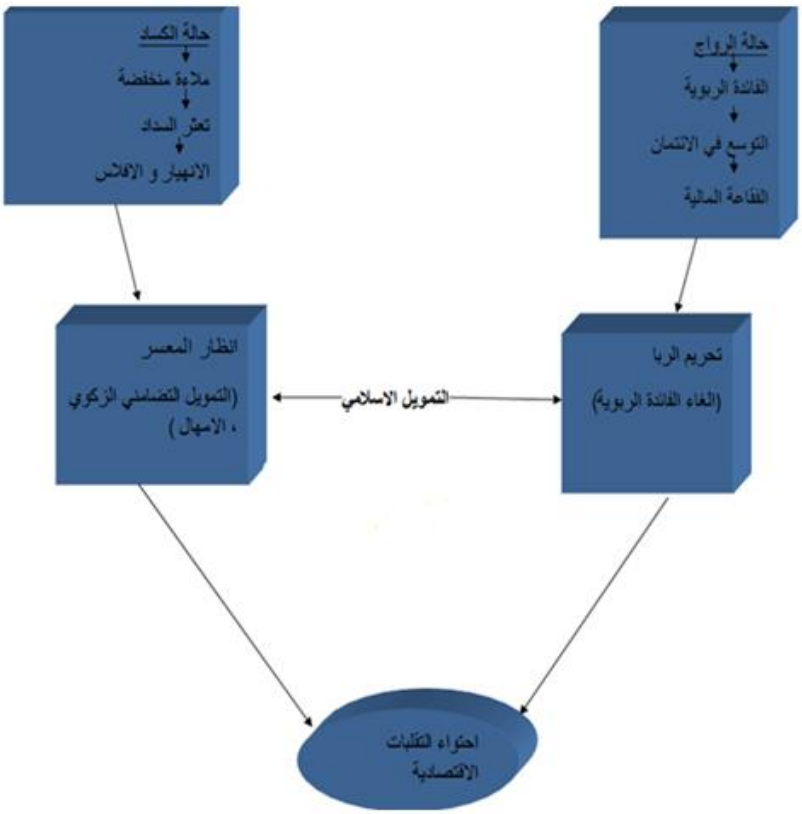

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على المرجع السابق

خاتمة :

ان نظام التمويل الاسلامي يمتلك من الأدوات و الآليات والصيغ ما يتيح له تطبيق استراتجية فعالة لاقتصاد واعد يثبت قدرته على الاستمرار، واستيعاب التغيرات،وتلبية المطالب وسد الاحتياجات المختلفة،بالاضافة الى نجاحه في جذب المجتمعات الاسلامية وغير الاسلامية ،وبالتالي فاعليته في مواجهة الأزمات المالية، بفضل طبيعة هذا النظام ومميزاته بعيدا عن التعامل بالفائدة الربوية وبيع الديون، اخفاء العيوب والتدليس، المديونية المفرطة، نظام المشتقات المالية و المجازفة، جعل منه خيارا استراتيجيا قويا ومتماسكا يسهم وبشكل ملحوظ في دعم وتعزيز الاستقرار المالي العالمي.من هذا المنطلق تم استخلاص النتائج التالية :

- عمليا :
- منحت الأزمة المالية فرصة لتقديم التمويل الأسلامي عالميا ،
- احرز التمويل الأسلامي تقدما ملحوظا من حيث النمو و انتشار،
- أثبت النظام المالي الربوي ضعفا وهشاشة حالت دون استعابه للمتطلبات العالمية، مما تسبب في عدة أزمات وعلى مستويات مختلفة ما طرح حتمية التغيي،
- قدرة النظام المالي الأسلامي مقارنة بالتقليدي على تحقيق الاستقرار المالي و الصمود أمام الازمات المالية ،
- نظريا :

- التمويل الا سلامي مرتبط بالاقتصاد الحقيقي و بذلك يضمن التوازن في الاقتصاد الحقيقي و المالي و النقدي،
- تبرز كفاءة التمويل الا سلامي من خلال قدرة معاييره ومبادئه المستمدة من الشريعة الاسلامية على تحقيق الاستقرار المالي وكبح الأزمات المالية.

قائمة المراجع:

أسماء ,س .ا .(2019) .تطور التمويل السلامي عالميا ودوره في تجاوز الأزمات المالية .*مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون ,العدد 10المجلد* .37 ,*05*

الشاذلي ,أ .ا .(2014) .*الاطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه* .ورقة مقدمة عن صندوق النقد العربي.

العرابي مصطفى، قدي عبد المجيد .(2016) .ضوابط وآليات تحقيق الاستقرار المالي للتمويل الإسلامي .*مجلة الاقتصاد الجديد*.18-17 .pp ,

العوران ,أ .ف .(2012) .*الأزمة الإقتصادية العالمية من منظور اسلامي* .Vol)الطبعة .(1فرجينيا الولايات المتحدة الأمريكية :المعهد العالمي للفكر الإسلامي، جامعة العلوم الاسلامية العالمية.

سابي ابراهيم السويلم، .(2013) .*مدخل إلى أصول التمويل الاسلامي* .Vol)الطبعة .(1مركز نماء للبحوث والدراسات، الرياض.

شنازي ,غازي .(2005) .الحفاظ على الاستقرار المالي .*صندوق النقد الدولي سلسلة قضايا اقتصادية ,العدد ,36* 13.

صالح صالحي، عبدالحليم غربي ,2009) .أكتوبر .(20كفاءة صيغ وأساليب التمويل الاسلامي في احتواء الأزمات والتقلبات الدورية .*مداخلة مقدمة، لملتقى دولي*.17 .p ,

طلفاح ,أ .(2005) .مؤشرات الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي) .م .ا .الاقتصادي (.Ed ,*برنامج التدريب عن بعد* , 5.

فرجي ,ح .أ ,2017) .أوت .(1التمويل الاسلامي كأسلوب لمواجهة الأزمات المالية في ظل العولمة .*مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية ,العدد 3المجلد* .135-134 .pp ,*1*

فرجي ,م 09) .ديسمبر .(2010*التمويل الإسلامي واقع وتحديات* .جامعة الأغواط ، الجزائر .

قحف ,م .(2004) .*مفهوم التمويل في الاقتصاد الاسلامي* .Vol)الطبعة .(3جدة :مكتبة الملك فهد الوطنية.

لحليح ,خ .م ,2018) .ديسمبر .(منهج التمويل الاسلامي كبديل للتمويل التقليدي في تحقيق الاستقرار في النظام المالي .*مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ,العدد2، المجلد*.256-255 .pp ,*5*

منصف ,م .(n.d.) .مستقبل التمويل الإسلامي في ظل الأزمات المالية العالمية) .م .ا .والانسانية (.Ed ,*التجربة الماليزية انموذجا ,العدد*.61 .p ,*10*

ميلود زيد الخير .(n.d.) .ضوابط الاستقرار المالي في الاقتصاد الاسلامي .*مداخلة مقدمة لملتقى دولي*.12-8 .pp ,

islamic financial services idustry stability report . (juily 2020).